جامعة الشهيد حمه لخضر. الوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية

السنة: الثالثة

التخصص: تنظيمات

مقياس: السياسة المقارنة

الأستاذ: حسان بالحسن

عناصر الموضوع:

- تعريف السياسة المقارنة.
- مضمون السياسة المقارنة.
- علاقة السياسة المقارنة بالعلوم الاجتماعية الأخرى.
- تطور دراسة النظم السياسية المقارنة.
- مقارنة بين المدرسة التقليدية والمدرسة المعاصرة.
- أهداف المقارنة.

- **مستويات المقارنة.**
- **شروط المقارنة.**
- **خطوات المقارنة.**

تمهيد:

تُعتبر السياسة المقارنة أحد أهم فروع علم السياسة، حيث أنها تفتح المجال لتوسيع نطاق الدراسات السياسية ورفع مستويات التحليل، فهي لا تقتصر على دراسة الدولة بمفهومها التقليدي (المؤسسات الرسمية)، بل تتعدى ذلك نحو الاهتمام بالتفاعلات وأنماط السلوك المختلفة بين وحدات النظام السياسي (الرسمية وغير الرسمية) وما ينتج عنها من سياسات وأحداث. ويهدف هذا المجال البحثي إلى توضيح أوجه التشابه والاختلاف بين الأنظمة السياسية اعتمادا على المنهج المقارن مما يساعد على فهم الظاهرة السياسية وفق أسس علمية، وذلك من خلال استنباط نقاط القوة والضعف وتبادل الخبرات بغرض الاستفادة منها وكذا تجنّب ما قد ينتج عنها من نقائص وسلبيات.

أولا: تعريف السياسة المقارنة

انطلاقا من أنّ السياسة المقارنة هي فرع من فروع العلوم السياسية، وباعتبارها من نتائج تطور البحث في هذا المجال من المدرسة التقليدية إلى المدرسة السلوكية وصولا إلى مابعد السلوكية، وعليه فمفهومها يتجلى من خلال التسمية المركبة (سياسة–مقارنة).

وكغيرها من المفاهيم المتعلقة بمواضيع العلوم الاجتماعية، فالسياسة المقارنة كذلك تخضع لمبدأ النسبية وبالتالي تتعدّد تعريفاتها، ومن تلك التعريفات وفقا لـــ جون ستيوارت ميل فهي: "دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة"[1] ويلاحظ بأنّ الآراء المتعددة حول السياسة المقارنة إنما ترتبط بشكل مباشر بهذا التعريف، ومنها تعاريف ماكاون الذي حدد ماهية المقارنة على أنها:

- نمط من أنماط البحث.
- شكل من أشكال التحليل العلمي.
- وجه من أوجه القياس.
- أداة لكشف حقيقة المفاهيم وخلفياتها.

وحسب العالم الأمريكي جوزيف لابالومبارا فإنّ المقارنة هي البحث في أوجه التشابه وأيضا الاختلاف التي تتميّز بها ظاهرة أو مجموعة ظواهر بهدف فهمها، تفسيرها، ثم التنبؤ بها.[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأنّ السياسة المقارنة هي دراسة السياسات العامة في دولة أو أكثر باستخدام المنهج المقارن. أي محاولة فهم طبيعة وخلفيات السياسات العامة في دولة ما وشكل وبيئة الأنظمة السياسية، والمقارنة بينها بهدف الوصول إلى تفسيرات ونتائج أكثر دقة.

[1]- نصر محمد عارف، **ابستيمولوجيا السياسة المقارنة**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص 94.

[2] - Joseph LA PALOMBARA, **Macrotheories and microapplications in comparative politics**, New York university: comparative politics, vol 1, n1, oct 1968, p52.

ثانيا: مضمون السياسة المقارنة

يتحدد مضمون السياسة المقارنة من خلال الآلية المنهجية التي يرتكز عليها، وهي المنهج المقارن بحيث يهتم بدراسة وتحليل السياسات والتفاعلات المختلفة وأيضا الوحدات غير الرسمية، بعد أن كان اهتمام علم السياسة مقتصرا على المؤسسات الرسمية أو ما يعرف بعلم الدولة، والمؤسسات الحكومية باعتبارها الفاعل الرئيسي والوحيد. وبالتالي تتميّز السياسة المقارنة باتساع مجال البحث ليشمل دراسة وحدة أو مجموعة وحدات سواء داخل نظام واحد كأن تتم المقارنة بين وضعية أو سياسة ما لدولة في فترتين مختلفتين، أو دراسة سياسة أكثر من دولة والمقارنة بينها بهدف الوصول إلى تفسيرات ونتائج ذات قيمة علمية وعملية.

ثالثا: علاقة السياسة المقارنة بالعلوم الأخرى

بما أنّ السياسة المقارنة ترتكز على المنهج المقارن فذلك يعني تعدد أوجه البحث والتحليل في تفسير الظواهر السياسية، وينتج عن ذلك ضرورة الاعتماد على أدوات العلوم الأخرى، فمحاولة فهم الأطر المؤسساتية للدولة تستدعي معرفة الجوانب الدستورية والقانونية (العلوم القانونية)، وتحليل السياسة التنموية يعتمد أساسا على علم الاقتصاد، كما تتطلّب دراسة السياسات السكانية والتعدد اللغوي والعرقي، والمشاركة السياسية وتوجهات الناخبين استعارة أدوات علم الاجتماع وكذا الأنتربولوجيا، وكذلك الشأن عند دراسة الرأي العام والجمهور يتم اللجوء إلى علوم الإعلام والاتصال. كما يكتسي علم التاريخ والجغرافيا أهمية بالغة في فهم وتحليل الخلفيات التاريخية للعلاقات بين الدول والمجتمعات خاصة التجارب الاستعمارية وما

ترتب عنها من معطيات جيوسياسية (الحدود الإقليمية، التكتلات الإقليمية، العلاقات التعاونية، الصراعية).

رابعا: تطور دراسة النظم السياسية المقارنة

مع نهاية الحرب العالمية الثانية حدثت تغييرات عديدة على مستوى المجتمع الدولي وقد نتج عن ذلك ظواهر سياسية جديدة تجاوزت قدرات المناهج التحليلية التي كانت معتمدة خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وهنا نميّز بين مدرستين رئيسيتين هما:

1- المدرسة التقليدية (الكلاسيكية): ويطلق عليها أيضا "مرحلة الحكومات المقارنة" حيث كان تركيز الباحثين وعلماء السياسة على الدولة باعتبارها الفاعل السياسي الوحيد داخليا وخارجيا، وبالتالي فقد كانت المقارنة تهتم بالأطر الرسمية، القانونية والهيكلية للدولة بمعنى المؤسسات الحكومية دون غيرها، إضافة إلى الاهتمام بنطاق محدود كمجال للدراسة.

2- المدرسة المعاصرة (السلوكية): وهي المرحلة التي شهدت تطور علم السياسة من الاهتمام بالدولة كفاعل وحيد إلى الاهتمام بالسلوك السياسي والعوامل التي تتدخل في عملية التوزيع السلطوي للقيم باعتبارها نتاج تأثير متبادل بين مجموعة من الوحدات التي يتشكل منها النظام السياسي، ويتحدد التفاعل بين تلك الوحدات من خلال ظهور عدد من المفاهيم الجديدة من بينها الثقافة السياسية، التنشئة السياسية، الجماعات، النخب،

المجتمع المدني... إضافة إلى تأثير البيئة الداخلية والخارجية على عمل النظام السياسي.[1]

بعد التمييز بين مدرستي المقارنة، نطرح التساؤل حول دوافع التطور الذي شهده حقل المقارنة بهذا الشكل. ماهي أسباب التحول في دراسة النظم السياسية المقارنة؟

وفقا لخبير النظم السياسية **جابر سعيد عوض** فإنّ التحول في دراسة النظم السياسية المقارنة يرجع ابتداء إلى رغبة الباحثين في تطوير حقل الدراسات المقارنة، ولكن ذلك ليس العامل الوحيد، فهناك عوامل أخرى تمثلت في:

1. نهاية ظاهرة الاستعمار التقليدي وسقوط القوى الاستعمارية الكبرى المتمثلة في بريطانيا، فرنسا، وألمانيا.
2. ظهور وحدات سياسية جديدة نتيجة الاستقلال عن الاستعمار وبالتالي زيادة عدد الوحدات السياسية (الدول) كفاعلين على مستوى النظام الدولي.
3. ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى استفادت من الحرب العالمية الثانية عكس القوى الأوروبية، مما أهّلها لقيادة المعسكر الغربي في مواجهة المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفييتي.

وبحكم وجود أغلب الدول المستقلة حديثا بالشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا، فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية أثارت التساؤل حول اتجاه تلك الدول حديثة الاستقلال، خاصة ماتعلّق

[1]- نصر محمد عارف، **ابستيمولوجيا السياسة المقارنة**، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2002، ص ص 96، 97.

بالنموذج الاقتصادي أو السياسي. وللإجابة عن هذا التساؤل قامت الحكومة الأمريكية بإرسال بعثات علمية لدراسة الأوضاع في تلك الدول ومن بين الباحثين الموفدين **غابرييل ألموند، ديفيد ايستون، سيدني فيربا، وصمويل هنتنجتون...** وكان الهدف من عملية البحث في توجهات الدول حديثة العهد بالاستقلال هو التنبؤ بمستقبلها وبالتالي اختيار البدائل المناسبة في كيفية التعامل معها. وهو ما أدى – في إطار المدرسة السلوكية– إلى اعتماد أدوات منهجية أكثر تطورا تجاوز الوصف إلى التحليل (اقتراب تحليل النظم، الثقافة السياسية، الجماعة، النخبة...).[1]

خامسا: وفيما يلي مقارنة بين المدرسة التقليدية والمدرسة السلوكية المعاصرة:

المدرسة التقليدية	المدرسة المعاصرة
الاهتمام بالوصف فقط	الاهتمام بالوصف والتحليل
الاهتمام بالجوانب الرسمية والشكلية في النظام السياسي	الاهتمام بالجوانب الرسمية وغير الرسمية معا
الاهتمام بالثوابت فقط	الاهتمام بالثوابت وأيضا المتغيرات
محدودية نطاق الدراسة (عدد محدود من الدول)	اتساع نطاق الدراسة بسبب ظهور وحدات (دول) جديدة في المجتمع الدولي
قلة دقة الأدوات المنهجية	دقة وموضوعية عالية في استخدام المناهج
عدم الاهتمام ببناء النظريات بسبب الاكتفاء بالوصف	الاهتمام ببناء النظريات بسبب التطلع إلى التفسير والتنبؤ

[1]- جابر سعيد عوض، **النظم السياسية المقارنة " النظرية والتطبيق"**، القاهرة: مطبعة العشرى، 2008، ص ص 6،7.

سادسا: أهداف المقارنة

- وصف الأنظمة السياسية.
- التفسير الصحيح التفاعلات داخل الأنظمة السياسية.
- تقسيم الدراسات الموسعة إلى عناصر مبسطة يمكن استيعابها.
- معرفة قواعد وخلفيات الفعل السياسي.
- معرفة وفهم الواقع المحلي (الدولة الوطنية) ومكانتها ضمن المجتمع الدولي.
- الإطلاع على خصائص وواقع المجتمعات الأخرى.
- الاستفادة من تجارب الدول الأخرى قصد استغلال إيجابياتها وتفادي سلبياتها.
- تفادي المفاجأة عند حدوث الظواهر المختلفة.

سابعا: مستويات "أنواع" المقارنة

1. المقارنة الداخلية "عبر زمانية": ويُقصد بها أنّ عملية المقارنة تتم داخل نفس الوحدة، أي مقارنة الظاهرة أو التفاعلات السياسية في نظام سياسي واحد ولكن في فترتين زمنيتين مختلفتين، كأن تتم مقارنة علاقة الحكومة بالبرلمان في النظام السياسي الجزائري في مرحلة الحزب الواحد مقابل مرحلة التعددية الحزبية. أو مقارنة السياسة الخارجية الأمريكية في ظل حكم رئيس جمهوري مقابل فترة حكم رئيس آخر ديمقراطي.
2. المقارنة الخارجية "عبر مكانية": وهنا تكون المقارنة بين مجوعة من الوحدات، بحيث تتم دراسة التفاعلات وأنماط السلوك حول ظاهرة أو قضية ما في دولتين أو أكثر، مثل

المقارنة بين التحالفات السياسية في الجزائر والتحالفات في تونس. أو واقع المعارضة السياسية في مصر مقابل المعارضة في السودان مثلا.

ثامنا: شروط المقارنة. تتحقق المقارنة الجيدة من خلال ضوابط يجب الالتزام بها وأهمها:

1. الاهتمام بكافة أوجه التشابه والاختلاف على حد سواء.
2. تحديد وحدات وعناصر المقارنة بدقة ووضوح، وإخضاعها لنفس مناهج التحليل.
3. ضرورة مراعاة النسبية في التشابه والاختلاف بين مواضيع المقارنة، بأن لا تكون متطابقة تماما كما لا تكون مختلفة تماما، بحيث تشترك في الانتماء إلى إطار حضاري أو ثقافي أو اجتماعي متقارب.[1]

تاسعا: خطوات المقارنة

1. تحديد مشكلة البحث واختيار وحدة التحليل موضوع المقارنة.
2. صياغة الفرضيات بحيث تتضمن علاقة بين متغيرين.
3. تحديد المفاهيم التي تعبّر عن الظاهرة.
4. جمع البيانات وإحصاء المعطيات المرتبطة بالظاهرة.
5. تحديد أوجه التشابه والاختلاف بالوصف والتحليل بدقة وتجرّد.
6. صياغة النتائج والوقوف على صحة أو خطأ الفرضيات.
7. تعميم النتائج المتحصل عليها.

[1]- بومدين طاشمة، **الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية**، الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، ص 119.

بعض المؤلفات المفيدة:

- جابر سعيد عوض، النظم السياسية المقارنة " النظرية والتطبيق"، القاهرة: مطبعة العشرى، 2008.
- جيمس اندرسون– ت. عامر الكبيسي، صنع السياسات العامة، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 1999.
- طاشمة بومدين، الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية (دراسة في المفاهيم، الأدوات، المناهج، والاقترابات)، الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013.
- المنوفي كمال، أصول النظم السياسية المقارنة، الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987.
- نصر محمد عارف، ابستيمولوجيا السياسة المقارنة" النموذج المعرفي– النظرية– المنهج"، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2002.
- Gerardo L. MUNK, The past and present of comparative politics" working paper", southern California, October 2006.